World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 13 – 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

التوزيع: عام
التاريخ: 4 أكتوبر/تشرين الأول 2023
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 10 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2023/10-B
مسائل أخرى
للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:
السيد P. Ward
أمين المجلس التنفيذي
شعبة أمانة المجلس التنفيذي
بريد إلكتروني: philip.ward@wfp.org

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

2 يونيو/حزيران 2023

1- رحبت رئيسة المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بالاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية (الاجتماع المشترك)، وقدمت ملاحظات تمهيدية بشأن موضوع المناقشة: "أهمية الحلول الإنمائية المشتركة والتمويل الجيد في مواجهة الأزمات المتعددة". وأشارت إلى أنه على الرغم من أن حالة الطوارئ الصحية العالمية المتعلقة بجائحة كوفيد-2019 قد انتهت، فقد تسببت الجائحة في حدوث اضطرابات وتفاقم مواطن الضعف، لا سيما في صفوف أفقر السكان. وتفاقمت هذه التحديات بسبب الأزمات المستمرة، بما في ذلك أزمات المناخ والأغذية والتغذية، وقد ساهمت في حدوث تراجع في ما يتعلق بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشددت، في معرض إشارتها إلى اتساع الفجوة المتعلقة بتمويل التنمية، على أن الاجتماع المشترك أتاح فرصة لاستكشاف الحلول لإعادة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى مسارها الصحيح، وتحديد طرائق لتأمين التمويل الجيد، وزيادة الموارد إلى أقصى حد لضمان توحيد أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتشجيع الدول الأعضاء على احترام التزاماتها تجاه اتفاق التمويل، بما في ذلك تمويل مسألة التكيف مع تغير المناخ.

2- وأشار رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في ملاحظاته التمهيدية، إلى أن النزاعات مستمرة بالحدوث وأن الصدمات المرتبطة بالمناخ أصبحت أكثر حدة وتواترا. وشدد على أهمية المساهمة في محور العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام، لا سيما تلبية الاحتياجات الفورية للفئات السكانية الضعيفة تزامنا مع معالجة الأسباب الجذرية للضعف، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين والتمييز والفقر والافتقار إلى نظم المساءلة. وشدد على أن النساء والفتيات تأثرن بشكل غير متناسب بحالات الطوارئ وعانين من عدم المساواة في مجال المشاركة الاقتصادية، ومن العنف الجنسي والعنف الجنساني. وقد وفّر تنفيذ نهج المحور فرصة كبيرة لتعزيز العدل بين الجنسين وضمان أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من الاستجابات الفورية والحصائل الطويلة الأجل. وأكّد الرئيس أن ذلك سيتطلب بناء توافق في الآراء وشراكات جديدة، باستخدام نهج قائم على النظم وتعزيز الحوار المفتوح والإنشاء المشترك. وأشار إلى أن الاستثمار ضروري لتطوير أدوات وتحليلات مشتركة ولضمان إدماج آراء الأشخاص بمن فيهم النساء والفتيات المتضررات من الأزمات، في كل خطوة. واختتم كلمته بالتشديد على أهمية العمل معا واستخدام نهج المحور لتحقيق أثر فعال ومستدام.

3- وأشادت نائبة الأمين العام، في كلمتها الافتتاحية، بالمشاركة النشطة للهيئات الرئاسية من أجل تحفيز العمل على إيجاد حلول إنمائية مشتركة وتوفير تمويل مستقر وعالي الجودة. وشددت على أن تنفيذ الخطة المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة يتطلب التنسيق والقدرات، بما في ذلك القدرات الاحتياطية، من قبل كيانات الأمم المتحدة. وأبرزت أن الهيئات الرئاسية اضطلعت بأدوار أساسية في ضمان بصمة مرنة للأمم المتحدة بوجود مجموعة من المهارات المناسبة للاستجابة للاحتياجات المتغيرة للبلدان. وأشارت إلى أن هذا الأمر يتطلب سياسات وأدوات أكثر ملاءمة لتقديم مشورة متكاملة في مجال السياسات، وتركيزا أكبر على تسريع الانتقالات في المجالات الرئيسية، وتجميع الوكالات لمواردها معا. وشددت على أهمية دعم وضع وتنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الجيدة النوعية والقائمة على الأدلة في البلدان، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. كما أبرزت الدور التنظيمي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمويلها، لا سيما من خلال أطر التمويل الوطني المتكامل. وشددت على الأهمية الحاسمة لزيادة التمويل الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تمكين البرمجة المتكاملة، بما في ذلك من خلال الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة

الذي ساهم في البرامج المشتركة التي دعمت تنفيذ أطر التمويل الوطني المتكامل، وعبّأ موارد إضافية وتمويلا أوليا، وعزز الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وعالج المسائل الإنمائية العابرة للحدود مثل التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وأشارت إلى أنه قد تمّت مشاركة القائمة المرجعية المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع جميع الهيئات الرئاسية أثناء نظرها في التحولات اللازمة في كل كيان من كيانات الأمم المتحدة. واختتمت كلمتها بالإعراب عن ثقتها بأن العمل معا سيؤدي إلى إيجاد حلول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

4- وتأكيدا على أهمية التنسيق والحلول المشتركة، طرح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الموضوع، مشددا على أن تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتيح مناقشة التحديات القائمة بصراحة. وقال إن الإسراع نحو تحقيق الأهداف بحلول عام 2030 يتطلب المزيد من الحلول المشتركة. وأشار إلى أن الكثير من البلدان لا تزال تتعامل مع الآثار المالية والإنمائية للجائحة، بينما تتأثر في الوقت نفسه بأنماط الطقس القاسية والأزمات والمواجهات الجيوسياسية التي تؤثر على النظم التجارية. وقال إن عدة بلدان اعتمدت حزم التحفيز للاستجابة للأزمات في حين حدت تحديات النمو الاقتصادي من قدرتها على توليد الإيرادات. وقد دفعها هذا الأمر إلى اللجوء إلى حلول في سوق الدين العام تنطوي على أسعار فائدة مرتفعة، مما أثر بشكل أكبر على قدراتها المالية لضمان الخدمات الاجتماعية الأساسية. وشدد على أن الحلول المتضافرة والمتكاملة التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية، وأنه على المجالس التنفيذية المعنية ضمان مناسبة الكيانات للغرض وتمتعها بالنظم والقدرات اللازمة لتصميم حلول مشتركة وتنفيذها. واختتم كلمته بحثّ الدول الأعضاء على تحديد نوع الدعم الذي يمكنها تقديمه للوكالات من أجل ضمان استعدادها لتنفيذ حلول مشتركة، بما في ذلك من خلال الابتكار والتكنولوجيا.

5- وأدار مدير السياسات الاجتماعية والحماية الاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) حلقة نقاش بشأن الحلول الإنمائية المشتركة والتمويل الجيد، بما في ذلك في السياقات الإنسانية. وناقش مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور التمويل في سياقات الأزمات المتعددة، مشيرا إلى أن الأمم المتحدة تركز على دعم البلدان في مواجهة الصدمات وتساعدها في الوقت نفسه على وضع استراتيجيات لإدارة حالات عدم اليقين. وأشار إلى أن أطر التمويل الوطني المتكامل مكّنت الأمم المتحدة من دعم البلدان للاستجابة السريعة للصدمات القصيرة الأمد بالتزامن مع الاستثمار في التنمية المستدامة: وقد عملت 17 وكالة تابعة للأمم المتحدة معا ومع منظمات ومؤسسات أخرى، بما في ذلك في إطار الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، لدعم 86 بلدا، مما يدل على القدرة على وضع استجابات مشتركة وتعبئة الموارد والكفاءات عبر المنظومة. وشدد المدير على أنه تم إنشاء مرفق إطار التمويل الوطني المتكامل لتوفير القدرات اللازمة لتنفيذ الإطار بقيادة البلدان. وأكّد على أهمية التعامل مع القطاع الخاص لدمج الاعتبارات المتعلقة بعدم المساواة وإقرارات الذمة المالية المرتبطة بعدم المساواة، وبالعمل معا لإرشاد مناقشات التمويل الانتقالي. وختم بالقول إن الحلول المشتركة يجب أن تبدأ دائما بناء على طلب البلد.

6- وشددت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على أهمية النهوض بالمساواة بين الجنسين كشرط أساسي وحافز لتسريع التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن المساواة بين الجنسين يجب أن تكون في صميم الحلول المشتركة وإن هذه الحلول يجب أن تتمحور حول الأولويات الوطنية. وشددت على الحاجة إلى المزيد من البرامج المشتركة الطموحة، وذات الأهداف الواضحة والقابلة للقياس، والجامعة لأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يعملون في وئام لإحداث أثر. ومثال على هذه الجهود العمل الذي تدعمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية بشأن تعزيز فرص العمل اللائق للمرأة، ولا سيما في إطار اقتصاد الرعاية. وسلطت الضوء على أن ما يقرب من ثلث نفقات البرمجة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة مخصص للبرامج المشتركة. وأشارت أيضا إلى أن الموارد الحقيقية يجب أن تدعم الالتزامات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وأن المؤشرات الجنسانية وروابطها وأدوات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني مهمة ويجب تعزيزها. وقالت إن 28 من أصل 68 كيانا داخل منظومة الأمم المتحدة تستخدم التتبع المالي المراعي للمنظور الجنساني، وشجعت الكيانات الأخرى على الانضمام.

7- وتحدث المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في معرض إشارته إلى أن 92 في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة تعتمد على البنية التحتية، عن أهمية العمل المشترك لدعم البنية التحتية والمشتريات العامة للاستجابة للأزمات العالمية المتفاقمة. وشدد، عند تسليطه الضوء على الجانب المتعدد الأبعاد للأزمات، على الحاجة إلى التفكير على صعيد النظم واتساق السياسات لمعالجة الثغرات في القدرات القائمة للتنفيذ. وقال إن عمليات الشراء التي يمكن أن تمثل ما يصل إلى 22 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، تشكل قوة كبيرة للتغيير، لا سيما في ما يتعلق بالوظائف والمساواة بين الجنسين والعمل المناخي. وأشار إلى أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يدعم مشاريع الوكالات والحكومات الأخرى وبرامجها، مع التركيز على توسيع القدرات المتعلقة بالتنفيذ، ومواءمة الأولويات، والتأثير على جانب الطلب المتعلق بالتمويل.

8- وعلى خلفية الاحتياجات المتزايدة والأزمات الطويلة الأمد والمعقدة بشكل متزايد، تحدثت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) عن التحدي المتمثل في الوصول إلى عدد متزايد من الأشخاص الذين يعانون من الجوع (يصل عددهم إلى 828 مليون شخص على مستوى العالم) في حين أن التمويل آخذ في الانخفاض. وأشارت إلى ثلاثة حلول للاستجابة لهذا التحدي المزدوج: (أ) تعزيز التعاون عبر محور العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام، مع الاستفادة من المزايا النسبية لبناء القدرة على الصمود في صفوف الحكومات والمجتمعات المحلية من أجل تحمل آثار صدمات الأمن الغذائي وزيادة الاستثمارات في مجال تعزيز العمل الاستباقي والاستعداد ونظم الإنذار المبكر؛ (ب) مواصلة تعبئة كل مصدر محتمل للتمويل، وزيادة التمويل المتعدد السنوات المرن والذي يمكن توقّعه، وتوسيع التعامل مع المؤسسات المالية والقطاع الخاص؛ (ج) دعم الجهود التي تقودها الحكومات الوطنية لإنهاء الأزمات الإنسانية وتعزيز التنمية المستدامة. وحثت أيضا الدول الأعضاء على تعزيز التزاماتها المالية للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مساهمات في ميزانياتها الإنمائية الوطنية أو المساعدة الإنمائية الرسمية.

9- وأكدت نائبة المديرة التنفيذية (البرامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان في حديثها عن تأثير الأزمات على إعمال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، أن التقدم العام في الحد من الوفيات النفاسية قد شهد ركودا. وأشارت إلى أن الوضع مرتبط بعدم توفر خدمات الرعاية الصحية أو برداءتها، وهو يتفاقم بسبب الأوضاع الإنسانية. وقالت إن الاستثمار في الصحة الجنسية والإنجابية أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، وإن الحلول المشتركة أساسية، لأن تحسين الحصائل الصحية يعتمد على عوامل أخرى مثل الحماية الاجتماعية، والبنية التحتية للطرق، والتعليم، والمساواة بين الجنسين. وأشارت إلى أن الاستثمار في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ينقذ الأرواح ويولد مكاسب اقتصادية، وحثت البلدان على تعبئة الموارد المحلية، والاستثمار في توليد الأدلة والبيانات، وإدماج الصحة الجنسية والإنجابية في أطر التنمية والاستراتيجيات الوطنية لمنع الوفيات النفاسية وتعزيز المعايير الاجتماعية التي تمكّن النساء والفتيات من بلوغ إمكاناتهن الكاملة.

10- وسلطت نائبة المديرة التنفيذية بالإنابة (الشراكات) في اليونيسف الضوء على أهمية الحماية الاجتماعية كوسيلة لانتشال الفئات السكانية الأكثر ضعفا من الفقر. وشددت على أن هذا الأمر ضروري بشكل خاص بالنظر إلى الزيادة غير المسبوقة في فقر الأطفال والفقر المتعدد الأبعاد، بما في ذلك في البلدان المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل. وأشارت إلى أن الإيرادات في الكثير من البلدان انخفضت خلال الجائحة وغالبا ما كان الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية غير كاف وغير منصف وغير فعال. وحثت الحكومات والجهات المانحة على الاستثمار في مجالي الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والصدمات الأخرى. وقالت إن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين، يضطلعون بدور أساسي في تحسين الوصول إلى التمويل في السياقات المنخفضة الدخل والهشة، وإن سيسمح للبلدان بزيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وأشارت إلى أنه يمكن الاستفادة من الجهود التعاونية التي يبذلها مرفق إطار التمويل الوطني المتكامل للمساعدة في تمويل تنمية رأس المال البشري والتحول الأخضر، وحثت على الاحتشاد في إطار مبادرة المعجّل العالمي واختتمت كلامها بالقول إن تحسين حياة الأطفال يؤدي إلى تحويل مستقبل الكوكب.

11- وأشارت ميسّرة الجلسة إلى أن حلقة النقاش قد أتاحت الفرصة لعرض النطاق الواسع للتعاون الذي تقوم به الأمم المتحدة مع الإقرار بأنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتعزيز الحلول المبتكرة والتمويل الجيد. وسلطت الضوء على العناصر الرئيسية التي ناقشتها مجموعة المتحدثين. وشددت على أهمية تعزيز الإنفاق الاجتماعي والحماية الاجتماعية والتركيز على الفئات السكانية الأكثر ضعفا، بما في ذلك الأطفال الذين يعيشون في حالة من الفقر. وأكّدت الحاجة إلى مواءمة مختلف مجالات التمويل، بما في ذلك تمويل التنمية والعمل الإنساني والعمل المناخي لدعم الحلول المتكاملة مع الحفاظ على القيادة الوطنية، وشددت على الدور الرئيسي الذي تضطلع به أطر التمويل الوطني المتكامل في دعم هذه المواءمة. وأشارت إلى إمكانات الأمم المتحدة في دعم النُهج الشاملة التي تشرك الحكومات والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والعاملين المجتمعيين والمجتمع. وأخيرا، شددت على أهمية الاستثمار في الاستعداد، والعمل عبر المحور، وتعزيز قدرات التنفيذ على المستوى القطري لترجمة السياسات بشكل فعال إلى إجراءات تؤدي إلى تحقيق أثر حقيقي على المستويين المحلي والمجتمعي.

12- وأشار كبير المديرين الإداريين في البنك الدولي إلى الحاجة إلى تعزيز الشراكات والجهود المشتركة لمعالجة الأزمات المتعددة والمتداخلة ولضمان التنمية الطويلة الأمد. وقال إن البنك الدولي قد أطلق خريطة طريق للتطور من أجل تجديد نموذج عملياته، ويسعى إلى تحقيق القدر الأمثل من التمويل الموجه إلى البلدان النامية، وأن يصبح أكثر فعالية في شراكته مع الأمم المتحدة والبلدان والكيانات الأخرى لزيادة أثر الموارد المتاحة. وأشار إلى الأمثلة الإيجابية للتعاون بين البنك وكيانات الأمم المتحدة في الميدان وعلى المستوى العالمي، بما في ذلك معالجة الأمن الغذائي والتعليم وشبكات الأمان والمساواة بين الجنسين والاستجابة للجائحة. وشدد على أهمية التعاون لبناء القدرة على الصمود على الأمد الطويل. واختتم كلامه بالقول إنه يمكن فعل المزيد، بما في ذلك زيادة الدعوة المشتركة لتحقيق التنمية، وتوسيع نطاق التقدم للوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة وتعزيز التكامل بين المنظمات لتحقيق التنمية الطويلة الأمد.

13- وفي إطار سلسلة من البيانات التي تمثل أصواتا من الميدان، شكر الوكيل الأول لوزارة المالية والتخطيط في جنوب السودان فريق الأمم المتحدة القطري على دعم الجهود الإنسانية والإنمائية وبناء السلام. وقال إن الحلول الإنمائية المشتركة والتمويل الجيد أمران مهمان، لا سيما وأن قدرة الحكومة على تحقيق الأهداف الإنمائية قد تأثرت بأزمات متعددة. وقال إن الأمم المتحدة تقدم الدعم من خلال تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الذي يتماشى مع الأهداف الوطنية ويساهم في تحقيقها، ومن خلال مبادرات التمويل المشترك وبناء السلام الأخرى التي أظهرت نتائج إيجابية. وتحدث عن تنفيذ برامج مشتركة أدت إلى استجابات منسقة ومتسقة للتحديات، بما في ذلك في مجالات الصحة والتقديرات السكانية والتعليم والعنف الجنساني والأمن الغذائي وتغير المناخ. وقال إنه يجري أيضا وضع استراتيجية تمويل مشتركة. ودعا الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين إلى توفير تمويل غير مخصص طويل الأمد لتمكين الاستجابات وتعزيز النظم، وأكد مجددا التزام الحكومة بتعزيز الشراكات لتحقيق الأهداف الإنمائية.

14- وأشارت مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالشباب إلى أن خطة الانتقال العادل تمثل أولوية رئيسية للشباب في جميع أنحاء العالم وأن الخوف من البطالة أو خطرها هو أحد أكبر شواغلهم. وشددت على أن الانتقالات العادلة يمكن أن تؤدي إلى إيجاد 8.4 مليون فرصة عمل إضافية للشباب بحلول عام 2030 من خلال تنفيذ تدابير السياسة الاقتصادية "الخضراء" و"الزرقاء". وقالت إن الشباب قد دعوا إلى اعتماد تكنولوجيات أخلاقية تحترم الحقوق وتضمن إدماج المنظور البيئي، وإلى إنشاء نظم دعم اجتماعي لتعزيز الوظائف "الخضراء". وتمثّل أحد الشواغل الرئيسية للشباب في ضمان ألا تؤدي الانتقالات العادلة إلى الإضرار بالمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا، وخاصة الشباب في البلدان النامية. وشددت على أهمية دعم الإجراءات والمبادرات التي يقودها الشباب نحو الانتقالات العادلة واستثمارها وتوسيع نطاقها. واختتمت كلمتها بتسليط الضوء على المبادرات والشراكات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك ميثاق الوظائف الخضراء للشباب، ودعت الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للشباب.

15- وأكدت المديرة التنفيذية لشراكة الموازنة الدولية، في معرض إشارتها إلى أن المجتمعات المحلية المستبعدة تعاني بشكل غير متناسب أثناء الأزمات، أن تتبع الميزانيات، وتعزيز مصداقية شفافيتها وتنفيذها، عبارة عن أداة قوية لجمع الجهات الفاعلة حول

الحلول ولضمان تلبية احتياجات المجتمعات المحلية المستبعدة. وأشارت إلى أن التحالفات المتنوعة التي تجمع بين الجهات الفاعلة غير التقليدية والمؤسسات المالية والأمم المتحدة وصانعي السياسات يمكن أن تؤدي إلى تحقيق تغيير مبتكر. وأخيرا، شددت على أهمية تغيير الخطاب حول دور المجتمع المدني وتمكين مشاركته النشطة، بما في ذلك في مجال توليد البيانات، ودوره البارز في تصميم برامج الأمم المتحدة والمؤسسات المالية.

16- وقال المنسق المقيم للأمم المتحدة في تركيا إن إصلاحات الأمم المتحدة أدت إلى تحقيق إنجازات في مجال تعزيز العمل المشترك، لا سيما في إطار الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. وناشد المجالس التنفيذية دعوة وكالاتها إلى مواصلة تعزيز العمل على البرامج المشتركة. وأشار إلى أن بعض التحديات التي أعاقت العمل المشترك كانت خارجة عن سيطرة كيانات الأمم المتحدة: وهذا يشمل الجهات المانحة التي لديها مظاريف تمويل وإجراءات مختلفة للعمل الإنساني مقابل العمل الإنمائي، مما قوض القدرة على العمل بفعالية عبر محور العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام. وتحدث أيضا عن الحاجة إلى توسيع التعاون المتعمد والانخراط مع القطاع الخاص، مع الاسترشاد بالأولويات الوطنية، نظرا إلى أنه مصدر رئيسي للتمويل والتوظيف والنمو الأخضر المحتمل.

17- وفي ما يلي النقاط التي أثارتها الوفود خلال مناقشة تفاعلية بين الدول الأعضاء ورؤساء كيانات الأمم المتحدة:

- هناك حاجة إلى ما يلي: (أ) تركيز أقوى على التنفيذ الفعال على المستوى القطري، خاصة في البلدان المتضررة من الأزمات؛ (ب) والقيادة الممتازة من قبل المنسقين المقيمين وممثلي الوكالات لجهود الأمم المتحدة؛ (ج) وتجديد الالتزام بتدابير خفض التكاليف وتجنب المنافسة. وأشار أحد الوفود إلى أن الحكومات الوطنية يجب أن تكون محركات التغيير وأن تكون مسؤولة عن رفاه مواطنيها، وضمان وجود مؤسسات سياسية شاملة وشفافة وتحقيق التنمية الاقتصادية. وناشد الوفد الأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بدور رئيسي في دفع الخطة المعيارية لحماية حقوق الإنسان وتعزيز الحوكمة وتعزيز الجهود الإنمائية المخلصة.

- وفي حين قدمت وكالات الأمم المتحدة مساهمات إيجابية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فلا بد من تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للأشخاص، باستخدام نهج إنمائي طويل الأمد. ودعا أحد الوفود إلى توفير تمويل كاف ومستقر ويمكن توقعه للوكالات، وإلى التزام أكبر من قبل البلدان المتقدمة بمساعدة البلدان النامية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما في مجالي نقل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية. وشدد على أن عمل الأمم المتحدة يجب أن يتواءم مع السياسات والمبادئ التوجيهية الوطنية ويتجنب التجزئة والتداخل بين الوكالات.

- وبينما تكافح البلدان لمعالجة آثار الأزمات والصدمات المترابطة التي اختبرت قدرتها على الصمود، كان لا بد من تعزيز التعاون العالمي لدعم برامج شبكات الأمان الاجتماعي، وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي وتعبئة التمويل اللازم وتوفيره لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد أحد الوفود، في معرض إشارته إلى أن البلدان الفقيرة ذات التصنيف الائتماني المنخفض غير قادرة على الوصول إلى الصناديق الخاصة بتكلفة منخفضة، على أهمية الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل المناخ، مع تمكين التمويل على أساس تساهلي وضمان حصول البلدان النامية على الأموال خاصة في حالات الطوارئ. وشدد على أن جميع صكوك الإقراض ينبغي أن تتضمن بنودا حول الكوارث، وأنه ينبغي النظر في تخفيف عبء الديون بدلا من إعادة هيكلتها.

- ويتعيّن هيكلة المؤسسات بطريقة تمكّن من إيجاد حلول ملموسة لمواجهة التحديات القائمة، والتوفيق بين حقوق الإنسان والتنمية من خلال الإبداع والابتكار لمعالجة نقاط الضعف، لا سيما في مواجهة الأزمات المتعددة. وشدد أحد الوفود على أهمية مقايضة الديون بالعمل المناخي والتخصيص المناسب للموارد المتوفرة لدعم المبادرات التي تضمن حقوق الإنسان لمن تخلفوا عن الركب. وشدد على أن الحلول يجب أن تسترشد بآراء المجتمعات المحلية الأكثر تأثرا بالتحديات.

- وتعزيزا للوصول إلى تمويل وتعاون إنمائي أكثر شمولا، يجب أن تتغير أنماط الإنفاق ويجب توجيه الاستثمارات للوصول إلى السكان الأكثر ضعفا. وشدد أحد الوفود على أهمية الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية الواعية بالمخاطر لمعالجة

الفقر المتعدد الأبعاد والاستثمار في النساء والفتيات وفي الانتقالات العادلة. وحث أيضا الأمم المتحدة على العمل ككيان واحد لتحقيق أقصى قدر من الأثر، لكنه حذر من أن العجز في التمويل يمثل خطرا كبيرا على تنفيذ الأولويات. وردا على ذلك، لوحظ أن الابتكار يمكن أن يساعد في خفض التكاليف.

- ومع تأخر التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كان هناك أمل في أن تضخ قمة أهداف التنمية المستدامة بعض الزخم الجديد لتسريع التقدم. وقال أحد الوفود إن الوكالات الإنمائية ينبغي أن تتخذ تدابير لتحسين الكفاءة، لا سيما في ما يلي: (1) تهيئة الظروف لتمكين التنمية والشمول، وتنسيق الجهود للتركيز على البلدان النامية؛ (2) وأخذ آراء البلدان بالاعتبار عند العمل على تنمية القدرات؛ (3) وتعزيز إصلاح الحوكمة المالية العالمية لضمان تعبيرها بشكل أفضل عن متطلبات البلدان النامية ووفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها المتعلقة بالتنمية والتمويل المناخي؛ (4) وتعزيز الشراكات لدعم المبادرات والإجراءات التي تقودها الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال تعزيز الدعم للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

- وينبغي أن يكون التركيز على التنفيذ، وخاصة تنفيذ خرائط الطريق نحو خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما تعزيز التمويل الإنمائي وتعزيز الشراكات. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لإصلاح المؤسسات المالية الدولية وحزمة الحوافز التي اقترحها الأمين العام. وأشار إلى أن جميع الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة ينبغي أن تتماشى مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وأشار إلى إنه ينبغي الاستفادة بشكل أكبر من التعاون الإقليمي، وسأل عما إذا كانت ستتم دعوة المجلس التنفيذي المنشأ حديثا لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للمشاركة في الاجتماعات المشتركة المقبلة.

- وذكرت عدة وفود أن الموارد غير المخصصة والمرنة مهمة لمساعدة الأمم المتحدة على دعم البلدان لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعا أحد الوفود الدول الأعضاء إلى الالتزام باتفاق التمويل وشدد على ضرورة تحسين الجدوى وإظهار النتائج في ما يتعلق بالتمويل الأساسي، مع توسيع قاعدة المانحين، وتحديد مصادر جديدة للتمويل، ومواصلة التعاون الابتكاري، بما في ذلك مع الشركاء غير التقليديين.

- ويجب أن تدمج كيانات الأمم المتحدة اعتبارات المساواة بين الجنسين بشكل أفضل في عملها، وأن تعزز أوجه التآزر لحماية حقوق النساء والفتيات، وتروج لمسألة تمكين المرأة بغية تمكينها من المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشدد أحد الوفود على ضرورة تخصيص قدر أكبر من الموارد المالية التي يمكن توقعها لتعزيز المساواة بين الجنسين، مشيرا إلى إن المساواة بين الجنسين، ولا سيما في ما يتعلق بالصحة، تمثل أولوية شاملة تساهم في بناء القدرة على الصمود على الأمد الطويل.

- ويعد تعزيز تنفيذ الاستراتيجيات الشاملة التي تركز على الإنسان أمرا أساسيا. وقال أحد الوفود إن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لها أهمية محورية في معالجة أثر الأزمات المترابطة. ودعا إلى زيادة بناء القدرات لتعزيز تعبئة الموارد المحلية ودعم آليات تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. وطلب مزيدا من التفاصيل بشأن الاستراتيجيات التي تم التخطيط لها لتنفيذ المبادرات بموارد مقدمة من حزمة التحفيز، وبشأن تنفيذ أطر التمويل الوطني المتكامل وتنسيقها.

- ووجدت مسألة بناء القدرة على الصمود في ولاية مختلف كيانات الأمم المتحدة، وذلك باعتبارها مسألة ضرورية لضمان فعالية النتائج في مجالي التنمية والأوضاع الإنسانية واستمراريتها. وأشار أحد الوفود إلى أن تعزيز القدرة على الصمود بطريقة متكاملة قد عُرقلت بسبب تجزئة الموارد بين هذين المجالين. وشدد الوفد، من خلال أخذ مثال تمويل جهود القدرة على الصمود داخل **البرنامج**، على الحاجة إلى زيادة تمويل برامج بناء القدرة على الصمود على الأمدين المتوسط والطويل.

18- وردا على ذلك، أكد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه في حين تدعم وكالات الأمم المتحدة البلدان في تنفيذ الأولويات العالمية، فإن نقطة الانطلاق لعمل الوكالات يجب أن تكون البلدان في حد ذاتها والأولويات الخاصة بها. وهو يرى بأن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان، ولكن لا يمكنها أيضا أن تكون بمثابة منبر رئيسي لإلقاء المحاضرات. وقال إن نظام المنسقين المقيمين قد أصبح أكثر استقلالية وتمكينا. وشدد على أن التنسيق، لا سيما مع المؤسسات المالية الدولية

وفي ما بين كيانات الأمم المتحدة، يتم من خلال عدة قنوات مختلفة. وشجع الوفود على تقييم ما إذا كانت أوجه القصور داخل منظومة الأمم المتحدة، رغم وجودها، أكبر من تلك التي قد تكون موجودة داخل كل حكومة. وشددت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على ضرورة إيجاد توازن بين ما هو مطلوب وما يمكن تحقيقه. وأشارت إلى أن الهيئة تدعم المبادرات التي تربط بين مجالات تمكين المرأة والعمل المناخي والتكنولوجيا. وشددت أيضا، في معرض إبرازها للخطة المعيارية بوصفها أمرا أساسيا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على أهمية الاستثمار في النساء والفتيات، والدعوة إلى بقائهن في صميم أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التمويل الأساسي للسماح باتخاذ إجراءات سريعة وفعالة. وأكدت مجددا على أهمية إقامة الشراكات لتحقيق النتائج. وأشار المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن إطار نتائج المكتب قد تم توسيعه لضمان قدر أكبر من المساءلة إزاء أهداف التنمية المستدامة. وأكد مجددا التزام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالعمل عبر المحور والمساهمة في الجهود المنسقة وفي التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة، لا سيما في ما يتعلق بالبنية التحتية وعمليات الشراء. وأشار إلى أن قطاع الطاقة شكّل مثالا ملموسا لمجال سيكون فيه توحيد الأداء أمرا بالغ الأهمية. وشددت مساعدة المديرة التنفيذية **للبرنامج** على أنه بالرغم من أهمية الاستجابة للأزمات، فإن جهود الاستجابة وحدها ليست كافية وأنه على كيانات الأمم المتحدة أن تعمل معا لتوقع الأزمات والحد من الاحتياجات. وشددت على أهمية الاستثمار في مجالات التغذية، ودعم شبكات الأمان الوطنية - بما في ذلك من خلال برامج الوجبات المدرسية - وتعزيز الحماية الاجتماعية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المتكررة. وأشارت أيضا إلى أن الابتكار أمر أساسي لزيادة فعالية التكلفة، وأيدت الدعوات الموجهة من الدول الأعضاء بشأن تخفيف عبء الديون، وتعبئة الموارد المحلية، وتعزيز الشراكات. وأضافت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن بناء القدرات أمر أساسي، وخاصة للوصول إلى الأشخاص الذين تخلفوا عن الركب. وشددت على أهمية العمل المشترك للبناء على ابتكارات الكيانات الأخرى والاستفادة منها، وشددت على أهمية التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وشددت نائبة المديرة التنفيذية بالنيابة (الشراكات) في اليونيسف على أهمية العمل الجماعي والتعاون والمثابرة، لا سيما لتعزيز مجالات الحوكمة الفعالة والشفافية والعدالة، مع وضع الخطة المعيارية في صميم هذه المجالات. ولاحظت أن خدمة الديون يمكن أن تتجاوز في بعض الأحيان استثمارات البلدان في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية مجتمعة، وذكرت أن اليونيسيف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لا تشجع الحكومات على الوصول إلى مستويات لا يمكن تحملها من الديون، وذلك من خلال العمل مع المؤسسات المالية الدولية، وإنما تقديم المساعدة لها، إذا طُلب منها ذلك، عبر تعبئة مجموعة واسعة من مصادر التمويل وضمان تسلسلها واستخدامها بشكل أكثر فعالية. وقالت إن التمويل المبتكر يمثل خيارا آخر للحصول على التمويل، وأن هناك عدة آليات لتسهيل ذلك.

19- واختتم رئيس المجلس التنفيذي **للبرنامج** الاجتماع بالإشارة إلى أهمية التعاون من أجل إيجاد حلول إنمائية مشتركة وتوفير تمويل جيد لأغراض مواجهة الأزمات المتعددة. وشدد على بعض الحلول الرئيسية التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع المشترك، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية، والبرمجة المتكاملة عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، وزيادة جاهزية المنظومة واستعدادها للاستجابة لحالات الطوارئ. وأشار إلى أن تنفيذ هذه الحلول سيتطلب زيادة جودة التمويل العام وفتح مصادر جديدة للتمويل، بما في ذلك التمويل المبتكر. وسيتطلب ذلك أيضا تعزيز التعاون على نطاق واسع، بما في ذلك بين كيانات الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين الدوليين، للقضاء على النهج المنعزلة وازدواجية الجهود، ومساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للفئات السكانية الأكثر ضعفا. وأكد أن الحكومات الوطنية تقود الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، وأنه على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز دعمها للأهداف الوطنية، بما في ذلك عن طريق الاستثمار في الحلول المحلية وتعزيز القدرات الوطنية. واختتم حديثه بالتأكيد على ضرورة تنفيذ الأفكار التي تمت مناقشتها وتجميع الحلول والجهود.